

مسؤول عراقي لـ التنقيب الأوسط: القطاع المصرفي يشهد تعافياً بعد إعادة هيكليته والهاجس الأمني ليس عائقاً

العراق يسعى لاستقطاب استثمارات بقيمة 186 مليار دولار

الثالثة، مقبل الصيعري

يسعى مستثمرون خليجيين وغيرهم لمواصلة الدخول في المشاريع داخل العراق مع القطاع الخاص أو بالشراكة مع القطاع الحكومي، دون التمسك من الوضع الأمني، بينما كشف مسؤول مالي كبير في العراق عن تحسين ملموس طرأ في القطاع المصرفي والمالي العراقي بعد الجهود الحكومية والخاصة لإعادة تأهيله.

بالدمج، أو عن طريق المساهمين، على أن يزيدوا رأسمالهم وكذلك رسالة الأرباح، أو مشاركة بنوك أجنبية.

وأشار مدير عام المصرف العراقي للتجارة إلى أن دعم الحكومة للمصارف ملموس، وخاصة فيما يتعلق باقتعاد الشحارة الخارجية، في حين أن هناك فائضا في ميزانية الدولة وموجودات البنك المركزي تقدر بنحو 50 مليار دولار.

الرئيس التنفيذي لشركة «تكنولوجي بارتر» أن المخاوف الأمنية لم تكن عائقا، ولكن الأهم هو الدراسة والتخطيط قبل الاستثمار، خاصة فيما يتعلق بالعمود الحكومي، وكيفية الدفع والضريبة غير المروسة، أما فيما يتعلق ببيع المنتجات، فإن السوق العراقية مفتوحة وقوة الشراء قوية جدا.

وقد شهد المؤتمر في جلسته، الأسبوع الماضي، في البحرين، توزيع النتائج الرئيسية للتقرير السنوي الصادر عن وحدة «إيكونوميست للمعلومات» حول تصورات شركات الاستثمار الدولية، مستهدفة إلى برنامج بحث مختص، واستطلاع آراء 367 من المديرين التنفيذيين، و13 حورا متعمقا مع عدد من تنفيذيي الأعمال والديبلوماسيين وخبراء الاستثمار. ويوضح هذا البحث أنه «على خلفية التحولات السياسية والاقتصادية الصعبة، فتح العراق أبوابه ثانية لشركات الأجنبي عموما»، كما يشير تقرير وحدة «إيكونوميست للمعلومات» إلى

أن تدفق عائدات النفط وتوقعات الزيادات الكبيرة لثابت للحكومة اعتماد ميزانيات توسعية، والإعلان عن خطط استثمارية طموحة. تعادل نحو 186 مليار دولار أميركي على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وقد تم توقيع أحد عشر عقد محروقات، إنتاج الكثير من الفرص من شأنها أن تجعل شركات النفط الدولية تسهم في زيادة الإنتاج الحالي من النفط.

الشركات الراغبة بالدخول إلى السوق العراقية. وقد خلصت الدراسة إلى أداء متفائلة للمستثمرين حول العراق، فقد اعتبر 49 في المائة ممن شملهم الاستطلاع أن «استقرار العلف» يؤكد على أن مرونة الأعمال في العراق ستظل خطرة جدا لبعض

وأكد حسين الأزري، مدير عام ورئيس مجلس إدارة مصرف العراقي للتجارة، أن الفرص الاستثمارية كبيرة جدا في العراق، وعوائلها محزنة عفا على تهمة الخناخنة الاستثماري حاليا والتسهيلات الحكومية التي تلدها الدولة، في سبيل إعادة إعمار العراق.

وأشار الأزري إلى أن الهاجس الأمني لا يشكل عقبة كبيرة في الوقت الراهن لاستقطاب الاستثمارات في مختلف القطاعات، وذلك لتحسن الأوضاع الأمنية خلال هذه الفترة.

وتوقع الأزري تدفق الأموال والاستثمار في العراق وبشكل كبير خلال الفترة القليلة المقبلة، لكنه أوضح أن القطاع المصرفي في العراق يمر بمرحلة إعادة هيكلة لتتخرج من الأزمة التي مرت بها المصرف العراقية خلال الحصار الذي فرض على العراق ما قبل حرب 2003، وأسهم في قطع علاقاتها واستمرارها مع البنوك الخارجية بشكل رسمي، وبالتالي أثر على نموها وطورها، وأسهم بشكل كبير في تأخر تطور النظام المصرفي في العراق.

بأنه ذلك متزامنا مع ما ذكره محللون ومستثمرون شاركوا أخيرا في مؤتمر دولي لجذب الاستثمارات للعراق، بأن البلاد لا تزال تمثل وجهة استثمارية واعدة، في ظل المحظيات والتسهيلات والضمانات التي التزمت بتوفيرها الحكومة العراقية، بهدف إعادة البناء بعد مرحلة ما بعد حرب 2003.

وقال الخبراء إن العراق يحتاج إلى البنية التحتية وإعادة تأهيل القائم منها، متوقعين عدم تحرك الاستثمار نحو الفرص المتاحة إلا بتحسين الاقتصاد المحلي وارتفاع الرساميل من عائدات النفط، مشيرين إلى أن القطاعين المصرفي والمالي يحتاجان إلى جهود واسعة لتحسين أدائهما.

وكرر متحدون في مؤتمر قمة الأعمال والاستثمار في العراق، الذي نظّمته شركة «إيكونوميست» للمؤتمرات الأسبوع الماضي في البحرين، بمشاركة اقتصاديين ومسؤولين حكوميين، على جوانب الأولوية في الاستثمار في العراق، وفي مقدمتها قطاعات النفط والغاز والإسكان والبنية التحتية وقطاع الاتصالات.

وأضاف الأزري أن القطاع المصرفي بدأ الآن مرحلة التعافي والعمل على تحسين أدائه وتقديم خدمات أفضل، وما زالت الحاجة لزيادة فروع البنوك وحجم القطاع المصرفي لتواكب تدفق الاستثمارات المتوقعة بشكل كبير في العراق خلال الفترة المقبلة.

ويعين الأزري أنه توجد 7 مصارف حكومية و33 مصرفا أجنبية، وبعضها لديها استثمارات في الاستثمارات العراقية، مقدرا حجم رؤوس الأموال التي تدبرها البنوك والمصارف العاملة في العراق بنحو 2.5 مليار دولار.

Iraq is seeking to attract investments worth \$ 186 billion

Asharq Al Awsat
October 12th, 2010

والمصارف العاملة في العراق بنحو 2.5 مليار دولار. ولفت إلى أن قرار البنك المركزي لرفع رأسمال البنوك إلى 250 مليار دينار خلال 3 سنوات المقبلة، سيدفع هذه البنوك لزيادة رأسمالها بطرق مختلفة، سواء

بأنه ذلك متزامنا مع ما ذكره محللون ومستثمرون شاركوا أخيرا في مؤتمر دولي لجذب الاستثمارات للعراق، بأن البلاد لا تزال تمثل وجهة استثمارية واعدة، في ظل المحظيات والتسهيلات والضمانات التي التزمت بتوفيرها الحكومة العراقية، بهدف إعادة البناء بعد مرحلة ما بعد حرب 2003.

وقال الخبراء إن العراق يحتاج إلى البنية التحتية وإعادة تأهيل القائم منها، متوقعين عدم تحرك الاستثمار نحو الفرص المتاحة إلا بتحسين الاقتصاد المحلي وارتفاع الرساميل من عائدات النفط، مشيرين إلى أن القطاعين المصرفي والمالي يحتاجان إلى جهود واسعة لتحسين أدائهما.

وكرر متحدون في مؤتمر قمة الأعمال والاستثمار في العراق، الذي نظّمته شركة «إيكونوميست» للمؤتمرات الأسبوع الماضي في البحرين، بمشاركة اقتصاديين ومسؤولين حكوميين، على جوانب الأولوية في الاستثمار في العراق، وفي مقدمتها قطاعات النفط والغاز والإسكان والبنية التحتية وقطاع الاتصالات.

وأضاف الأزري أن القطاع المصرفي بدأ الآن مرحلة التعافي والعمل على تحسين أدائه وتقديم خدمات أفضل، وما زالت الحاجة لزيادة فروع البنوك وحجم القطاع المصرفي لتواكب تدفق الاستثمارات المتوقعة بشكل كبير في العراق خلال الفترة المقبلة.

ويعين الأزري أنه توجد 7 مصارف حكومية و33 مصرفا أجنبية، وبعضها لديها استثمارات في الاستثمارات العراقية، مقدرا حجم رؤوس الأموال التي تدبرها البنوك والمصارف العاملة في العراق بنحو 2.5 مليار دولار.

ولفت إلى أن قرار البنك المركزي لرفع رأسمال البنوك إلى 250 مليار دينار خلال 3 سنوات المقبلة، سيدفع هذه البنوك لزيادة رأسمالها بطرق مختلفة، سواء

بأنه ذلك متزامنا مع ما ذكره محللون ومستثمرون شاركوا أخيرا في مؤتمر دولي لجذب الاستثمارات للعراق، بأن البلاد لا تزال تمثل وجهة استثمارية واعدة، في ظل المحظيات والتسهيلات والضمانات التي التزمت بتوفيرها الحكومة العراقية، بهدف إعادة البناء بعد مرحلة ما بعد حرب 2003.

وقال الخبراء إن العراق يحتاج إلى البنية التحتية وإعادة تأهيل القائم منها، متوقعين عدم تحرك الاستثمار نحو الفرص المتاحة إلا بتحسين الاقتصاد المحلي وارتفاع الرساميل من عائدات النفط، مشيرين إلى أن القطاعين المصرفي والمالي يحتاجان إلى جهود واسعة لتحسين أدائهما.

وكرر متحدون في مؤتمر قمة الأعمال والاستثمار في العراق، الذي نظّمته شركة «إيكونوميست» للمؤتمرات الأسبوع الماضي في البحرين، بمشاركة اقتصاديين ومسؤولين حكوميين، على جوانب الأولوية في الاستثمار في العراق، وفي مقدمتها قطاعات النفط والغاز والإسكان والبنية التحتية وقطاع الاتصالات.

وأضاف الأزري أن القطاع المصرفي بدأ الآن مرحلة التعافي والعمل على تحسين أدائه وتقديم خدمات أفضل، وما زالت الحاجة لزيادة فروع البنوك وحجم القطاع المصرفي لتواكب تدفق الاستثمارات المتوقعة بشكل كبير في العراق خلال الفترة المقبلة.

ويعين الأزري أنه توجد 7 مصارف حكومية و33 مصرفا أجنبية، وبعضها لديها استثمارات في الاستثمارات العراقية، مقدرا حجم رؤوس الأموال التي تدبرها البنوك والمصارف العاملة في العراق بنحو 2.5 مليار دولار.

ولفت إلى أن قرار البنك المركزي لرفع رأسمال البنوك إلى 250 مليار دينار خلال 3 سنوات المقبلة، سيدفع هذه البنوك لزيادة رأسمالها بطرق مختلفة، سواء

بأنه ذلك متزامنا مع ما ذكره محللون ومستثمرون شاركوا أخيرا في مؤتمر دولي لجذب الاستثمارات للعراق، بأن البلاد لا تزال تمثل وجهة استثمارية واعدة، في ظل المحظيات والتسهيلات والضمانات التي التزمت بتوفيرها الحكومة العراقية، بهدف إعادة البناء بعد مرحلة ما بعد حرب 2003.

وقال الخبراء إن العراق يحتاج إلى البنية التحتية وإعادة تأهيل القائم منها، متوقعين عدم تحرك الاستثمار نحو الفرص المتاحة إلا بتحسين الاقتصاد المحلي وارتفاع الرساميل من عائدات النفط، مشيرين إلى أن القطاعين المصرفي والمالي يحتاجان إلى جهود واسعة لتحسين أدائهما.

وكرر متحدون في مؤتمر قمة الأعمال والاستثمار في العراق، الذي نظّمته شركة «إيكونوميست» للمؤتمرات الأسبوع الماضي في البحرين، بمشاركة اقتصاديين ومسؤولين حكوميين، على جوانب الأولوية في الاستثمار في العراق، وفي مقدمتها قطاعات النفط والغاز والإسكان والبنية التحتية وقطاع الاتصالات.

وأضاف الأزري أن القطاع المصرفي بدأ الآن مرحلة التعافي والعمل على تحسين أدائه وتقديم خدمات أفضل، وما زالت الحاجة لزيادة فروع البنوك وحجم القطاع المصرفي لتواكب تدفق الاستثمارات المتوقعة بشكل كبير في العراق خلال الفترة المقبلة.

ويعين الأزري أنه توجد 7 مصارف حكومية و33 مصرفا أجنبية، وبعضها لديها استثمارات في الاستثمارات العراقية، مقدرا حجم رؤوس الأموال التي تدبرها البنوك والمصارف العاملة في العراق بنحو 2.5 مليار دولار.

ولفت إلى أن قرار البنك المركزي لرفع رأسمال البنوك إلى 250 مليار دينار خلال 3 سنوات المقبلة، سيدفع هذه البنوك لزيادة رأسمالها بطرق مختلفة، سواء

بأنه ذلك متزامنا مع ما ذكره محللون ومستثمرون شاركوا أخيرا في مؤتمر دولي لجذب الاستثمارات للعراق، بأن البلاد لا تزال تمثل وجهة استثمارية واعدة، في ظل المحظيات والتسهيلات والضمانات التي التزمت بتوفيرها الحكومة العراقية، بهدف إعادة البناء بعد مرحلة ما بعد حرب 2003.

وقال الخبراء إن العراق يحتاج إلى البنية التحتية وإعادة تأهيل القائم منها، متوقعين عدم تحرك الاستثمار نحو الفرص المتاحة إلا بتحسين الاقتصاد المحلي وارتفاع الرساميل من عائدات النفط، مشيرين إلى أن القطاعين المصرفي والمالي يحتاجان إلى جهود واسعة لتحسين أدائهما.

وكرر متحدون في مؤتمر قمة الأعمال والاستثمار في العراق، الذي نظّمته شركة «إيكونوميست» للمؤتمرات الأسبوع الماضي في البحرين، بمشاركة اقتصاديين ومسؤولين حكوميين، على جوانب الأولوية في الاستثمار في العراق، وفي مقدمتها قطاعات النفط والغاز والإسكان والبنية التحتية وقطاع الاتصالات.

وأضاف الأزري أن القطاع المصرفي بدأ الآن مرحلة التعافي والعمل على تحسين أدائه وتقديم خدمات أفضل، وما زالت الحاجة لزيادة فروع البنوك وحجم القطاع المصرفي لتواكب تدفق الاستثمارات المتوقعة بشكل كبير في العراق خلال الفترة المقبلة.

ويعين الأزري أنه توجد 7 مصارف حكومية و33 مصرفا أجنبية، وبعضها لديها استثمارات في الاستثمارات العراقية، مقدرا حجم رؤوس الأموال التي تدبرها البنوك والمصارف العاملة في العراق بنحو 2.5 مليار دولار.

ولفت إلى أن قرار البنك المركزي لرفع رأسمال البنوك إلى 250 مليار دينار خلال 3 سنوات المقبلة، سيدفع هذه البنوك لزيادة رأسمالها بطرق مختلفة، سواء

بأنه ذلك متزامنا مع ما ذكره محللون ومستثمرون شاركوا أخيرا في مؤتمر دولي لجذب الاستثمارات للعراق، بأن البلاد لا تزال تمثل وجهة استثمارية واعدة، في ظل المحظيات والتسهيلات والضمانات التي التزمت بتوفيرها الحكومة العراقية، بهدف إعادة البناء بعد مرحلة ما بعد حرب 2003.

وقال الخبراء إن العراق يحتاج إلى البنية التحتية وإعادة تأهيل القائم منها، متوقعين عدم تحرك الاستثمار نحو الفرص المتاحة إلا بتحسين الاقتصاد المحلي وارتفاع الرساميل من عائدات النفط، مشيرين إلى أن القطاعين المصرفي والمالي يحتاجان إلى جهود واسعة لتحسين أدائهما.

وكرر متحدون في مؤتمر قمة الأعمال والاستثمار في العراق، الذي نظّمته شركة «إيكونوميست» للمؤتمرات الأسبوع الماضي في البحرين، بمشاركة اقتصاديين ومسؤولين حكوميين، على جوانب الأولوية في الاستثمار في العراق، وفي مقدمتها قطاعات النفط والغاز والإسكان والبنية التحتية وقطاع الاتصالات.

«أوفر سيز غروب» تندمج مع شركة «غلوب إكسبريس سيرفيسز»

بيروت، الشرق الأوسط
انجرت مجموعة «أوفر سيز» (Overseas Group) التي يملكها الشيخ بهاء رفيع الحريري، اندماجا استراتيجيا مع شركة «غلوب إكسبريس سيرفيسز» (Globe Express Services Ltd)، بضع الشركة، لتكون بين أول 100 شركة على المستوى العالمي تعمل في مجال الخدمات اللوجيستية، والشحن، ذات الملكية الخاصة، والتاريخ العريق في خدمات الشحن، وبنية المكاتب، والفاعدة المتنوعة من الزبائن، توحدان جهودهما من أجل توسيع

قدراتها العالمية، وتحقيق وفورات الحجم وتعزيز أفضل الخبرات من خلال الشركة الجديدة.

تعمل تحت اسم «غلوب إكسبريس سيرفيسز» - «أوفر سيز غروب»، انطلقت عملها 41 مكتباً حول العالم و750 موظفاً، موفرة خدماتها اللوجيستية في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط والبلدان الأمريكية، والشركة التي اختارت مستوى عالياً من الأعمال تركز مهنتها على توفير حلول لوجيستية مرنة لتحقيق خدمات مثل زبائنها وأحدث التقنيات في ظل بيئة صعبة للأعمال.

بقرار رأسماله حالياً بنحو 70 مليار دينار عراقي، وسيزيد رأسماله إلى أكثر من الحد الأدنى الذي وضعه البنك المركزي.

وأوضح عمر البرزنجي،

مدير

تنفيذي لشركة «ميرشانت بريدج» الاستثمارية، التي تستثمر في عدة مجالات، أن العراق أكبر الأسواق بالنسبة لهم، حيث تستثمر شركة نحو 1.5 مليار دولار، وصدت أعمالها في عام 2005 من خلال الاستثمار في بنك الفصور الذي يعد واحدا من أكبر البنوك العراقية، في ظل التوقعات بتدفق رؤوس أموال كبيرة في مشاريع ضخمة في العراق خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى إيمان البنك المركزي برفع رؤوس أموال البنوك إلى 100 مليار دولار تقريبا، وبنك الفصور بقر رأسماله حالياً بنحو 70 مليار دينار عراقي، وسيزيد رأسماله إلى أكثر من الحد الأدنى الذي وضعه البنك المركزي.